

بعض ما يخرج منها والبذر من العامل والمزارعة وهو هذه المعاملة
والبذر من المالك فلو كان بين الفيل بياض صحت المزارعة عليه مع المسا
قاة على الفيل بشرط لقاء العامل وعشر أفراد الفيل بالسقي والبياض بالعمارة
والاصح ان لا يشترط ان لا يفصل بينهما وان لا تقدم المزارعة وان لا يكثر
البياض لقليله وان لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع
وانه لا يجوز ان يخافون تبعاً للمساواة فان افردت ارض بالمزارعة
فالملء للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودواته والا يتم وطريق العمل
الغلة لها ولا اجرة ان يستاجر بضع البذر ليزرع له النصف الاخر
ويعبر نصف الارض واستاجر بضع البذر ويضيق منفعة
الارض **فصل** في حصة تجارة ليزرع النصف الاخر في النصف الاخر
من الارض **فصل** يشترط تخصيص الثمر لها واشترط
فيه والعلم بالنصيبين بالمجزئية كالفراض والاطهر صحة المساواة
بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح ولو ساقاة على ودي ليعبر به
ويكون الثمر لها المخرج ولو كان مغر وسأو شرط له جزء من الثمر
على العمل فان قدر مده يثمر فيها على البائع والا فلا وقيل ان تعارض
الاحتمال صح وله مساواة شرعية في الثمر اذا شرط له مائة على حصة
ويشترط ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس اعمالها وان ينفذ
بالعمل والبيد في المديقة ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة او اكثر
ولا يجوز التوقيت باذكار الثمر في الاصح وصيغتها ساقية على هذا
الفيل كذا او سلته البك لتعديده ويشترط القبول دون تفصيل
الاعمال ويجوز المطلق في كل ناحية على العرف الغالب وعلى العامل

محتاج

ما يحتاج اليه صلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي
وتنقيح نحر واصلاح الاجاجين التي يثبت فيها الماء وتلقيح وتخيبة
حشيش وقضبان مضرة وتعريش جوت به عادة ولا يحفظ الثمر وحده
وتخفيفه في الاصح وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء
الحيطان وحفر بئر جرد يوفى المالك والمساواة لازمة فلو هرب العامل
قبل الفراغ واتمه المالك متبرعاً في استحقاق العامل والا استجر المالك
عليه من يثمة وان لم يقدر على الحرام فليشهر على الاتفاق ان اراد الرجوع
ولو مات وخلف تركته اتم الوارث العمل منها وله ان يتم بنفسه او عماله
ولو ثبتت حياته عامل ضم اليه مشرف فان لم يحتفظ به استجر من ماله
عامل ولو خرج الثمر مستحقاً للعامل على المساواة **فصل** في اجرة المثل **فصل**
الاجارة شرطها كبايع ومشتري والصيغة اجرتك هذا او اشرك
او ملكتك منافعه سنة كذا فيقول قبلت او استأجرت او اكرمت
والاصح انعقادها بقوله اجرتك منفعتها ومنعها بقوله اجرتك منفعتها
وهي ضمان وامرارة على عين كاجارة العقار وداية او شخص معينين
وعلى الذمة كاستئجار داية موصوفة وبان يلزم ذمته حياطة
او بناء ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين وقيل ذمته ويشترط
في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس واجارة العين لا يشترط ذلك
فيها ويجوز فيها التعجيل والتأجيل ان كانت في الذمة واذا اطلقت
تعملت وان كانت معينة عملت في الحال ويشترط كون الاجرة
معلومة فلا يقع بالعمارة والعلق ولا يساغ بالجلد ويطلق بعض الوفاق
او بالخالة ولو استأجرها لوضع مرتيناً ببعضه في الحال جاز

بعضها كاجارة
العين غاليا
الاصح في
الذمة